3 قتلى بينهم أجنبيان بانفجار حافلة سياحية في طابا

الإرهاب يضرب «المحروسة» مجدداً... والتأجيل يلاحق محاكمة المعزول

أفراد من الأمن المصري يحيطون بمقر محاكمة مرسي أمس

القاهرة - «وكالات» : قالت مصادر أمنية مصرية إن ثلاثة أشخاص بينهم اثنان من كوريا الجنوبية قتلوا امس في انفجار وقع في حافلة سياحية في طابا بسيناء قرب الحدود مع إسرائيل، في حين أعلنت مصادر طبية إسرائيلية أنها تستعد لاستقبال أي إصابات محتملة في الحادث.

ونقلت وكالات الأنباء عن مصدر أمني مصري قوله إن عبوة ناسفة انفجرت مستهدفة حافلة لنقل السياح داخل منفذ طابا الحدودي بين مصر وإسرائيل.

وأضاف المصدر ذاته أن الانفجار أسفر أيضا وعن صابة 13 آخرين في حصيلة أولية، مشيرا إلى أن قوات من الجيش والشرطة المصرية انتقلت إلى مكان الحادث، وإلى أنه تم إغلاق معبر طابا بين مصر وإسرائيل لأول مرة هذا العام.

وقالت وزارة الداخلية المصرية بيان على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك إن من بين القتلى سائق الحافلة وهو مصري الجنسية.

من جهتها قالت واكلة أسوشايتد برس نقلا عن مصادر أمنية، أن الحافلة كانت تقل 33 سائحا من كوريا الجنوبية، وقد وصلت إلى معبر طابا بعد ان كانت في دير سانت كاترين وسط سيناء.

من جهة أخرى نفى الناطق باسم الشرطة الإسرائيلية وجود سياح إسرائيليين بين ركاب الحافلة التي كانت تقل سياحا كوريين في طريقهم إلى إسرائيل.

وعلي صعيد مصري منفصل أجلت محكمة جنايات القاهرة امس محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي و35 آخرين -بينهم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع- بتهمة التخابر مع جهات أجنبية لجلسة 23 فبراير الحالي.

وطلب رئيس المحكمة المستشار شعبان الشامي انتداب عشرة محامين للدفاع عن المتهمين بعد إعلان المحامين المدافعين عنهم انسحابهم طالبين أن تبلغهم نقابة المحامين برفع قفص الاتهام الزجاجي الذي مثل فيه المتهمون قبل أن يعودوا للدفاع عنهم.

ويعني انتداب محامين للدفاع أن المحكمة تصر على بقاء القفص الزجاجي المزود بنظام للصوت يتحكم فيه رئيس المحكمة.

وأقيم القفص الزجاجي بمقر المحاكمة بأكاديمية الأمن في شمال شرق القاهرة بعد أن قال مسؤولون إن مرسي وقياديين آخرين في جماعة الإخوان المسلمين استغلوا جلسات محاكمتهم بتهم متنوعة في الإدلاء ببيانات سياسية وترديد هتافات ضد الحكومة المؤقتة.

وقال مرسي حين سمح له بالتحدث عبر نظام الصوت امس «انتم قاطعين الصوت عني ليه؟ علشان خايفين الرئيس يتصل بالشعب؟»

وطالب الرئيس السابق هيئة الدفاع بالانسحاب واصفا المحاكمة بأنها «مهزلة». وأعلن المحامون انسحابهم مما دعا رئيس المحكمة لرفع الجلسة والإعلان عن انتداب محامين.

وتشمل الاتهامات في قضية التخابر التي بدأ نظرها امس إفشاء أسرار دفاعية لجهات أجنبية حددت نيابة أمن الدولة العليا من بينها حركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي تدير قطاع غزة وحزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني.

وقالت النيابة إن وقائع القضية تعود إلى ما قبل انتفاضة عام 2011 الشعبية التي ادت الى الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك وإن بعضها شهدته تلك الانتفاضة.

وبحسب مسؤولين في جماعة الإخوان المسلمين شاركت الجماعة في الانتفاضة في اليوم الرابع لاندلاعها لكن أعضاء فيها شاركوا بصفاتهم الفردية مع بدايتها يوم 25 يناير 2011.

وتقول جماعة الإخوان التي حكمت مصر بعد شهور من الإطاحة بمبارك إن عزل مرسي الذي وقع عقب احتجاجات حاشدة على حكمه منتصف العام الماضي انقلاب عسكري هدفه تقويض مكاسب الانتفاضة والعودة لحكم استبدادي لأكثر الدول العربية سكانا. وهتف المتهمون بعد دخول قفص الاتهام «ثوار أحرار حنكمل المشوار» و«يسقط يسقط حكم العسكر» و«قولها بقوة قولها بقلب عمر العسكر ما هزم شعب».

وسمعت الهتافات بالكاد من داخل القفص الزجاجي.

كما ردد المتهمون النشيد الوطني وبعده أداروا ظهورهم للمنصة.

ودخل مرسي قفص الاتهام مع جلوس القضاة إلى المنصة وأقبل عليه باقي المتهمين وسمع وهو يقول ردا على حديثهم إليه «الحمد لله.»

ومن بين المتهمين الحاضرين محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المنحل وسعد الحسيني محافظ كفر الشيخ السابق والعضوان القياديان في جماعة الإخوان محمد البلتاجي وعصام العريان.

ومن بين المتهمين أيضا محمد رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية في عهد مرسي ونائبه أسعد شيخة وأحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس السابق.

ولم يرد المتهمون على نداء المحكمة لإثبات حضورهم في بداية الجلسة. وقال المحامي كامل مندور لرئيس المحكمة إن المتهمين لا يسمعون النداء وقال القاضي إنه أجرى اختبارا للصوت وإن المتهمين يتعمدون عدم الرد.

ويحاكم 20 من المتهمين حضوريا بينما الباقون وبينهم محمود عزت نائب المرشد العام لجماعة الإخوان وصلاح عبد المقصود وزير الإعلام في عهد مرسي هاربون.

ومنذ عزل مرسي اندلع عنف سياسي سقط فيه نحو 1500 قتيل أغلبهم من مؤيديه وبينهم مئات من رجال الأمن.

ونسبت نيابة أمن الدولة العليا للمتهمين -وبينهم الرجل الثاني في جماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر- التخابر مع منظمات أخرى خارج مصر وداخلها.

وقالت النيابة إن التخابر مع الجهات الأجنبية انطوى على اعتداءات بالأسلحة النارية على قوات الأمن ومواطنين خلال الانتفاضة التي استمرت 18 يوما بغرض إثارة الفوضى والإضرار بالأمن القومي المصري.

وأضافت أن التخابر مع الجهات الأجنبية اشتمل على نقل عناصر مؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين إلى غزة عبر الأنفاق السرية تحت خط الحدود لتدريبهم على أيدي رجال حماس وحزب الله والحرس الثوري الإيراني على استعمال السلاح وإعادتهم إلى مصر. وتضمن قرار الاتهام إن جماعة الإخوان فتحت قنوات اتصال مع الدول الغربية عبر قطر وتركيا وأنها تلقت مساعدات أجنبية لتنفيذ «المخطط الإجرامي وخلق الفوضى بالبلاد.»

ويحاكم مرسي في قضايا أخرى وجهت له فيها تهم تتصل بقتل متظاهرين خلال حكمه واقتحام سجون خلال الانتفاضة وإهانة السلطة القضائية والتحريض على العنف. وقال مدير المباحث الجنائية بمحافظة الإسكندرية الساحلية اللواء ناصر العبد إن طائرتي هليكوبتر تقل إحداهما الرئيس المعزول أقلعتا صباح الأحد من سجن برج العرب القريب من مدينة الإسكندرية عاصمة المحافظة في الطريق إلى القاهرة كي يمثل مرسي أمام المحكمة.

وأضاف «القوات الجوية تستخدم اكثر من مروحية لنقل الرئيس المعزول لتاميته وحرصا على عدم رصده كخطة تمويه «تنفذها».»

بعد مقتل 3 في أعمال عنف خلال تظاهرات احتجاجية

فنزويلا: استعراض قوي في كراكاس لأنصار مادورو .. ومعارضيه

كراكاس - «وكالات» : نظم الآلاف من أنصار الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو ومعارضيه مسيرات في وسط العاصمة كراكاس يوم السبت، في استعراض للقوة السياسية بعد مقتل ثلاثة في أعمال عنف شابت تظاهرات احتجاجية الأسبوع الماضي.

وتجمع مئات المحتجين في الجزء الشرقي من العاصمة لمطالبة الرئيس بالاستقالة والتنديد به بسبب القمع السياسي وتفاقم مشكلات الحياة اليومية مثل التضخم ونقص المنتجات الأساسية وتفشي الجريمة.

وبتهم مادورو «51 عاما» معارضيه بالسعي للانقلاب عليه في تكرار للاحداث التي جرت في البلاد عام 2002 حين أدت احتجاجات عارمة إلى انقلاب أطاح بالرئيس الراحل هوجو تشافيز لفترة قصيرة. ومادورو سائق حافلة وزعيم نقابي انتخب رئيسا بعد وفاة تشافيز متعهدا بالحفاظ على النهج اليساري للزعيم الراحل.

لكن ليست هناك اي علامات على أن الاضطرابات الحالية ستطيح بمادورو.

وقال مادورو أمام أنصاره وسط تصفيق حاد: «هل تريدون رؤية أناس في الشوارع؟ سنريكم الناس في الشوارع.» ورد أنصاره «لا للفاشية».

وتهكم مادورو على معارضيه قائلاً: «لن أتنازل عن السلطة التي منحني إياها الشعب الفنزويلي قيد أنملة... لن يوقفني شيء عن بناء هذه الثورة التي تركها لنا القائد تشافيز.»

واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه في ساعة متأخرة من يوم الجمعة لإخراج نحو ألف متظاهر من ميدان في شرق كراكاس حيث أشعل بعضهم النار، وأغلقوا الشوارع.

وقال المدعي العام إنه أخلى سبيل 25 من بين 99 شخصا اعتقلوا لصلتهم بأعمال العنف في الأسبوع الماضي في انتظار محاكمتهم وإنه سيجري بحث موقف الآخرين خلال ساعات.

ويصر المحتجون على تحدي الحظر الذي يفرضه مادورو على التظاهرات غير المصرح بها.

وقالت الطالبة اندريا فرنانديز «22 عاما» التي رسمت ألوان العلم الفنزويلي على وجنتيها والتي كانت ضمن عدة مئات تجمعوا في حي للأثرياء في شرق كراكاس: «كلما زاد القمع الحكومي لنا كلما زاد إصرارنا. سنخرج إلى الشوارع يوميا.»

وفي فنزويلا اعلى نسبة جرائم في العالم وتعاني استقطابا سياسيا حادا.

وفاز مادورو في الانتخابات الرئاسية في ابريل الماضي بفارق ضئيل عن منافسه مرشح اليمين الوسط هنريكي كابريليس.

وكان مادورو مقربا من سلفه الرئيس هوغو تشافيز الذي قضى بعد صراع مع السرطان.

جانب من مسيرات السبت في كراكاس

للاستفادة من عرض بالعفو قدمته الحكومة

أوكرانيا: المحتجون ينهون احتلالاً لمبنى البلدية في كييف

كييف «وكالات» - أنهى عشرات المحتجين المناهضين للحكومة في أوكرانيا امس احتلال مبنى البلدية في كييف الذي دام شهرين للاستفادة من عرض بالعفو قدمته الحكومة.

واقتحم متظاهرون مبنى البلدية الرئيسي في اوائل ديسمبر خلال احتجاجات شعبية ضد قرار الرئيس فيكتور يانوكوفيتش التخلي عن اتفاق تجاري مع الاتحاد الاوروبي لصالح إقامة علاقات اقتصادية اوثق مع روسيا.

وبموجب اتفاق للعفو يهدف الى نزع فتيل الأزمة عرضت السلطات إسقاط جميع الاتهامات الجنائية ضد النشطاء الذين تم الإفراج عنهم شريطة أن يتم اخلاء مباني البلدية من المحتجين وفتح بعض الطرق الرئيسية بحلول يوم الاثنين.

وتدفق ملثمون في ملابس عسكرية ومتظاهرون كانوا يحمونهم من شرطة مكافحة الشغب منذ منتصف ديسمبر من مبنى البلدية في كييف امس لكنهم هددوا بالعودة اذا لم تنفذ السلطات وعدها بالعفو.

وقال نواب من المعارضة إن المحتجين انسحبوا من مباني البلدية في عدة مناطق بغرب اوكرانيا وهو معقل للمعارضة ليانوكوفيتش وفي جزء من الجنوب الشرقي حيث يتمتع الرئيس بقدر اكبر من الدعم.

وقال اوليه هيليفي النائب من حزب «سفوبودا» او الحرية القومي الذي ينتمي لأقصى اليمين «نبذل كل ما في وسعنا حتى يدخل قانون العفو حيز التنفيذ. اتخذ قرار بتحرير مبنى بلدية كييف ونحن نقوم بهذا. لن يتبقى محتج واحد هناك.»

واستطرد قائلا «لكن اذا لم يعلن مكتب النائب العام دخول القانون حيز التنفيذ فإننا نحتفظ لأنفسنا بحق احتلال المباني الإدارية مجددا.»

وقالت مصادر بالمعارضة إن المحتجين وافقوا ايضا على تخفيف القيود التي يفرضونها على طريق يؤدي الى مقري الحكومة والبرلمان وكان نقطة ساخنة خلال الاشتباكات العنيفة بين شرطة مكافحة الشغب ونشطاء راديكاليين في يناير.

جانب من تظاهرة لمناهضة الحكومة

لكنهم قالوا إنهم سيبقون على معظم الحواجز كما هي.

وتفجرت الاحتجاجات في نوفمبر الماضي حين تراجع يانوكوفيتش عن توقيع اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي وفضل الحصول على مجموعة قروض من روسيا بقيمة 15 مليار دولار وشراء الغاز باسعار أرخص لمساعدة اقتصاد اوكرانيا الضعيف.

وقتل ستة اشخاص على الاقل في الاشتباكات.

وقال اندري الذي يقود نحو 100 ملثم خرجوا من مبنى البلدية إنه يجري اخلاء المبنى على اساس أنه سيتم اسقاط الاتهامات ضد النشطاء الذين اعتقلتهم الشرطة في وقت سابق.

3 قتلى بانفجار استهدف قطاراً في باكستان

إسلام اباد - «كونا» - لقي نحو ثلاثة اشخاص مصرعهم امس واصيب 30 اخرون اثر انحراف قطار بانفجار استهدف خط السكك الحديدية شمال غرب باكستان.

وذكرت الشرطة الباكستانية في بيان ان ثلاث عربات من القطار انحرفت عن مسارها بعد الانفجار ما أدى الى مقتل ثلاثة اشخاص على الاقل واصابة 30 اخرين. يذكر ان القطار كان متجها من مدينة كراتشي الجنوبية إلى مدينة بيشاور الشمالية.

من جهته قال مسؤول في السكك الحديدية ان فرق الانقاذ والقرويين نقلوا المصابين الى مستشفى قريب من موقع الانفجار.

واضاف انه تم فتح التحقيق بالحادث كما تم اصدار امر بتوفير قطار بديل لنقل الركاب الذين تقطعت بهم السبل.

«الأوروبي» يستبعد انضمام اسكتلندا إليه

بروكسل - «وكالات»: استبعد رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو الأحد انضمام أسكتلندا إلى الاتحاد الأوروبي، في حال أصبحت هذه المنطقة البريطانية دولة مستقلة بعد الاستفتاء المقرر في سبتمبر المقبل، معتبرا أنه من المستحيل تقريبا أن يوافق الاتحاد على انضمام دول تشكلت حديثا.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن باروزو قوله لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» «أعتقد أن انضمام أسكتلندا مستقلة للاتحاد الأوروبي أمر بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلا» مشيرا إلى أن انضمام بلد منبثق عن دولة بالاتحاد الأوروبي «يجب أن يتم بموافقة كل الدول الأعضاء بالاتحاد». وأوضح باروزو أنه «سيكون من الصعب جدا الحصول على موافقة كافة الدول الأعضاء لضم بلد جديد عضو منبثق عن دولة» هي أصلا في الاتحاد الأوروبي. وكان باروزو الذي ينتهي تفويضه لتولي رئاسة المفوضية الأوروبية في أكتوبر / ، قد قال من قبل إن أي دولة استقلت حديثا يجب أن تتقدم مجددا بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وسيجرى استفتاء على الاستقلال بأسكتلندا في سبتمبر المقبل، إلا أن فوز الراغبين في الانفصال عن المملكة المتحدة أمر غير محسوم بعد رغم الشعبية الكبيرة للحكومة الأسكتلندية الانفصالية.

وتظهر استطلاعات الرأي منذ عشرين سنة أن ربع الناخبين الأسكتلنديين فقط يؤيدون الاستقلال. وسيصوت الأسكتلنديون يوم 18 من سبتمبر بـ نعم أم لا على سؤال «هل تؤيدون أن تكون أسكتلندا بلدا مستقلا؟». وتحظى أسكتلندا -المرتبطة منذ 1707 بالتاج البريطاني- بحكم ذاتي واسع منذ 1997 ضمن المملكة المتحدة.

وكان رئيس الوزراء الأسكتلندي اليكس سالموند قد أكد في حملته أن أسكتلندا مستقلة ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي.

يُشار إلى أن رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون قد طالب الأسكتلنديين بداية يناير الماضي بالتصويت ضد استقلال أسكتلندا خلال الاستفتاء بشأن هذه المسألة.

وقال إن 2014 سيكون عاما تاريخيا بسبب التصويت الذي قال إن نتائجه «ستغير بلادنا إلى الأبد» مؤكدا أن مستقبل بريطانيا سيكون أفضل بوجود أسكتلندا من ضمنها.

لعنة سنودن تصيب أستراليا: تجسست لصالح واشنطن

عواصم - «وكالات» : كشفت وثيقة سربها المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأمريكية إدوارد سنودن، أن أستراليا -أحد أبرز حلفاء واشنطن- تجسست على شركة محاماة كانت تقدم خدماتها للحكومة الإندونيسية في خلاف تجاري مع الولايات المتحدة.

وقال تقرير لصحيفة نيويورك تايمز -التي أوردت النبأ- إن شركة محاماة أميركية تعرضت للمراقبة والتجسس ضمن عمليات المراقبة الدولية التي قامت بها وكالة الأمن القومي الأمريكية وشركائها في الخارج.

وذكرت الصحيفة أن وثيقة سرية للغاية حصل عليها سنودن أظهرت أن الشركة كانت محل مراقبة أثناء تمثيلها حكومة أجنبية في خلافات تجارية مع الولايات المتحدة، وقال التقرير نقلا عن الوثيقة المؤرخة في فبراير 2013 أن الحكومة الإندونيسية وكلت الشركة في المحادثات التجارية، غير أن وكالة مخابرات أسترالية يطلق عليها «سيجنالز دايريكتوريت» كانت تراقب تلك الشركة.

وأخطرت الوكالة الأسترالية وكالة الأمن القومي الأمريكية أنها قامت بمراقبة المحادثات بما في ذلك الاتصالات بين المسؤولين الإندونيسيين وشركة المحاماة الأمريكية، وعرضت اقتسام المعلومات معها.

وقالت الصحيفة إنه لم يكشف النقاب عن اسم شركة المحاماة في الوثيقة، ولكن شركة ماير براون التي مقرها شيكاجو ولها نشاط عالمي، كانت تقدم وقتئذ الاستشارات للحكومة الإندونيسية بشأن التجارة ولم يرد متحدث باسم ماير براون على طلب للتعليق على القضية.

ونقلت الصحيفة عن دوين لايتون الذي شارك في المحادثات التجارية قوله إنه لا يوجد لديه أي دليل على أن وكالات المخابرات الإسترالية أو الأمريكية تجسست عليه أو على شركته.

ودافع رئيس الوزراء الأسترالي توني آبوت امس عن قيام حكومته بالتجسس لصالح وكالات مخابرات أميركية، ووصف الخطوة بانها كانت تصرف «لصالح أصدقائنا»، معتبرا أن هذه الممارسات تأتي في إطار «المحافظة على القيم». يذكر أن العلاقات بين إندونيسيا وأستراليا قد شهدت توترا شديدا العام الماضي، بعد تقارير عن قيام وكالات مخابرات أسترالية بالتجسس على اتصالات الرئيس الإندونيسي سوسيلو بودويونو. ولا تزال قضية الوثائق التي سربها سنودن تسبب حرجا دوليا لواشنطن بعد الكشف عن تجسسها حتى على زعماء دول حليفة لها، كما انها تتفاعل في الولايات المتحدة، حيث تقدم السناتور الجمهوري بول راند الأربعاء الماضي بشكوى جماعية ضد الرئيس الأميركي باراك أوباما بسبب برنامج مراقبة الاتصالات الهاتفية من قبل وكالة الأمن القومي. وقد تسببت المعلومات التي كشفتها وثائق سنودن في توتر في علاقات واشنطن مع أبرز حلفائها الأوروبيين مثل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند.

وقال راند بول الذي ينوي الترشح للرئاسة في انتخابات -2016 أمام محكمة فدرالية في واشنطن- «هناك موجة هائلة ومتزايدة من الاحتجاج في الدول من قبل أشخاص روّعتهم مراقبة اتصالاتهم بدون أي سبب للاشتباه بهم، وبدون تكليف من قاض وبدون تحديد».

ومثل هذه الدعوى القضائية من قبل شخصية معروفة -نادرة في الولايات المتحدة- ومن غير المؤكد أن يعتبرها القضاء صالحة أو حتى أن تصل إلى المحكمة العليا كما يأمل السناتور. وراند بول من أشد البرلمانيين انتقادا لمختلف برامج المراقبة الإلكترونية التي طبقتها وكالة الأمن القومي منذ كشف تسريبات إدوارد سنودن. وقد قدم الدعوى -التي شاركه فيها الناشط في حزب الشاي مات كيب- باسم «كل الذين كانوا زبائن أو مستخدمين أو مشتركين بخدمة هاتفية في الولايات المتحدة منذ 2006»، حسبما ورد في الشكوى، أي مئات الملايين من الأشخاص نظريا.

وتستهدف الشكوى برنامج جمع معطيات كل الاتصالات الهاتفية التي جرت في الولايات المتحدة أي الرقم الذي تم الاتصال عليه ومدته ووقت الاتصال لكن ليس تسجيل الاتصالات.

وذكرت صحيفتا وول ستريت جورنال وواشنطن بوست أن وكالة الأمن القومي لا تستطيع حاليا تخزين معطيات أكثر من 30% من الاتصالات.

ويرى المدعون أنه انتهاك للتعديل الرابع للدستور الذي يحمي الأميركيين من عمليات المراقبة المفرطة بدون تكليف من القضاء.